TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/44/SC.2/L.1
21 October 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والأربعون
جنيف، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
البند ٥ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الرابعة والأربعون

المقرر: السيد رينالد كليريسميه (هايتي)

مقدمة: البند ٥ من جدول الأعمال

المتكلمون:

الرئيسة	جنوب أفريقيا
الأمين العام للأونكتاد	غانا
الأمانة	السنغال
نيجيريا (عن المجموعة الأفريقية)	اليابان
المغرب	كوريا
اندونيسيا (عن المجموعة الآسيوية والصين)	النرويج
لكسمبرغ (عن الاتحاد الأوروبي)	مصر
الصين	جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا	منظمة الوحدة الأفريقية

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود - والتي ينبغي تقديمها بالانكليزية أو بالفرنسية - **في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧**، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section
Room E. 8106
Fax No. 907 00 56
Tel. No. 907 5656/5655

مقدمة

١- قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته (الافتتاحية) ٨٨٦، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، إنشاء لجنة جامعة للدورة (اللجنة الثانية للدورة) للنظر في البند التالي من جدول الأعمال وتقديم تقرير بشأنه:

"إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأداء والآفاق المرتقبة وقضايا السياسات" (البند ٥ من جدول الأعمال)

٢- وانتخبت لجنة الدورة، في جلستها الأولى، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ السيدة أنياس ياهان أغري - أورلينز (غانا) رئيسة لها والسيد رينولد كليرسمي (هايتي) نائباً للرئيس ومقرراً.

٣- وعقدت اللجنة الثانية للدورة، خلال الجزء الأول من الدورة الرابعة والأربعين للمجلس، جلسة رسمية واحدة.

الفصل الأول

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأداء والآفاق المرتقبة وقضايا السياسات

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤- كان معروضاً على اللجنة الثانية للدورة، لنظرها في البند ٥ من جدول الأعمال، الوثيقة التالية:

"إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأداء والآفاق المرتقبة وقضايا السياسات" (TD/B/44/12)

٥- **الرئيسة** ألمحت إلى عملية الانتعاش الباعثة على الارتياح التي شهدتها أفريقيا في السنوات الأخيرة ولاحظت، من ناحية أخرى، أن المجال لا يسع للرضا عن النفس في هذه المسألة. فالانتعاش اتسم بالهشاشة وهو عرضة للتقلبات الجوية وتقلبات أسواق السلع الأساسية. ولا ينبغي تفويت الفرصة من أجل ترسيخ عملية النمو والتنمية في أفريقيا. فالنزاعات المسلحة في أفريقيا، في جملة أمور، تنحو منحى إدامة عدم الاستقرار وتحويل الموارد عن التنمية الطويلة الأجل إلى جانب تهديدها السلم الإقليمي والتسبب في التشريد الجماعي والمعاناة للبشر. وفي الوقت نفسه ومثلما أشار مجلس الأمن، خطت الدول الأفريقية خطوات جبارة نحو إحلال الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي والاحترام لحقوق الإنسان الأساسية وحمايتها. وذكرت بأن مجموعة الثمانية ألزمت نفسها، في إعلانها الأخير المعنون "أفريقيا: شراكة من أجل تحقيق التنمية" في اجتماع القمة لمجموعة السبعة في دانفر بتأييد البلدان الأفريقية عن طريق جملة من الأمور منها الوصول المتزايد إلى الأسواق، والدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية ومستويات متزايدة الارتفاع من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦- وقال **الأمين العام للأونكتاد** إن الفوارق الفاصلة بين أفريقيا واقل البلدان نمواً من المناطق الأخرى تبرر الحاجة لمعاملة هذه المجموعة وتلك معاملة متميزة. ومن بين السمات المميزة لأفريقيا وجود أشكال متطرفة من الاضطرابات المدنية وتدني قدرة الدولة في تلك المنطقة على أداء مهامها الأساسية. ومن النتائج المترتبة على هذه الاتجاهات ما تمثل في تدمير البنى التحتية المادية في بعض البلدان الأفريقية المعنية. وبالنظر إلى الظروف السائدة، لا يكون من المعقول افتراض أن قوى السوق وحدها قادرة على إعادة بناء البنى التحتية المادية والاجتماعية اللازمة. فمثل هذه المهمة تستدعي مساعدة من المجتمع الدولي. وأشار كذلك إلى الفوارق في الظروف الإيكولوجية بين أقل البلدان الأفريقية نمواً وغيرها من هذه البلدان. ولاحظ أن تكنولوجيات الثورة الخضراء، التي اعتمدتها مناطق أخرى، ليست من السهل محاكاتها في أفريقيا، بالنظر إلى المناخ السائد في المنطقة وأحوال التربة. وأضاف إلى أن ظاهرة أل نينو هي الآن بصدد تعتيم الآفاق الزراعية المرتقبة للجزء الأعظم من منطقة الساحل. والوجه الثالث الذي يجعل أقل البلدان نمواً يختلف عن غيرها من المناطق يتمثل في أن معظم أفريقيا فاقدة للروابط الاقتصادية مع البلدان المجاورة الأكثر رخاءً. وعلى خلاف أقل البلدان الآسيوية نمواً، على سبيل المثال، فإن النموذج الإنمائي المعروف بـ"الأوز الطائر"

لا يشكل خياراً بالنسبة لمعظم أفريقيا. وختم الأمين العام للأونكتاد كلمته قائلاً إنه بالرغم من أن أفريقيا تشهد تحولاً اقتصادياً وأن المجتمع الدولي تبدو عليه علامات الاستعداد المتجدد لتناول مسألة التنمية في أفريقيا، فيتوجب عدم الاستهانة بأبعاد المهمة التي تنتظر الإنجاز إذا ما أريد للنمو الاقتصادي في أفريقيا أن يكون نمواً مستداماً في الأجل الطويل.

٧- وقدم **منسق الأونكتاد المعني بأفريقيا** نظرة عامة موجزة عن تقرير الأونكتاد الذي عنوانه "إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأداء والآفاق المرتقبة وقضايا السياسات" (TD/B/44/12) وأشار إلى أن التحول الاقتصادي الأخير لم يقترن باستثمار انتاجي متزايد وأن حاجة البلدان الأفريقية لخدمة ديونها الخارجية قد ارتهنت حصائلها التصديرية التي كان يمكن في غير ذلك من الحالات أن تكرس في سبيل الاستثمار المنتج لتحقيق النمو المستدام. وتدني المساعدة الإنمائية الرسمية جعل من الأصعب على البلدان الأفريقية أيضاً تحويل مزايا الانفراج الأخير إلى آفاق مرتقبة أفضل للنمو في الأجل الأطول. وتمت الإشارة، في هذه الوثيقة أيضاً، إلى أن سياسات التحرير المتسارع للواردات، إلى جانب هيكل صناعي يتسم بضعف معهود، أمور لا يمكن الاعتماد عليها لتعزيز الإنتاجية والقدرة على المنافسة. أما فيما يتعلق بفتح الحسابات الرأسمالية فقد كان هناك اتجاه قوامه تزايد قيمة العملات في أفريقيا نتيجة لتدفقات رأسمالية أهم من ذي قبل، ساعدت في حد ذاتها على خفض القدرة التصديرية التنافسية وزادت من واردات السلع الاستهلاكية. أما فيما يتعلق بالسياسات الزراعية فإن ضعف أو تفكيك مجالس التسويق قد أفضيا إلى تحسن في الأسعار أفاد التجار أكثر مما أفاد المنتجين. وتم التشديد في الوثيقة على أن الاستثمار المتزايد في السلع المتداولة وفي البنى التحتية المادية يمثل شرطاً أساسياً لازماً للنمو المستدام ولذلك من الضروري تحقيق تخفيف لعبء الدين وبلوغ مستويات أعلى من المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا بد من توخي ترويج الصادرات في القطاعات غير التقليدية ويلزم إيجاد توازن في الميدان الزراعي بين الاكتفاء الذاتي الغذائي وفائض الإنتاج والدخل المأمون بالنسبة للمنتجين.

٨- وانتقل ممثل **المجموعة الأفريقية** (نيجيريا)، بعد أن تحدث عن الانفراج الاقتصادي في أفريقيا والأسباب الكامنة وراءه، إلى مسألة الإصلاحات الهيكلية في أفريقيا. وأشار إلى أنه بالرغم من الجهود الجبارة المبذولة في سبيل تحرير الأسعار وعلى صعيد أسعار الصرف وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة وفرض انضباط أشد في مجال الإنفاق العام وإزالة الحواجز التي تعترض سبيل التجارة والاستثمار فإن الأمثلة على التكيف الناجح قليلة جداً. بالإضافة إلى ذلك، وكما أشار تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٧، ظلت أفريقيا تحظى بمبلغ محدود من الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من الإصلاحات التي أجريت لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. واستند إلى تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٧، فلاحظ أن الفجوة في الدخل بين البلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة استمرت في الاتساع ويلزم إتاحة سبيل الوصول إلى الأسواق والمزيد من الاستثمار في الموارد المادية والبشرية لعكس هذا الاتجاه. وأشار إلى أن الضرورة تقتضي قيام شراكة حقيقية بين المجتمع الدولي وأفريقيا وتستهدف تحقيق النمو والتنمية بوصفهما هدفاً اقتصادياً افريقياً أساسياً. ويقوم الشركاء في التنمية بتكملة جهود البلدان الأفريقية عن طريق تشجيع التدفقات الاستثمارية إلى أفريقيا وتوفير المساعدة المالية المجدية في مجال البنى التحتية وتعزيز التنويع السلعي والصادرات غير التقليدية التي من شأنها أن تمكن المنطقة من الاستمرار في النمو الذي شهدته مؤخراً. ومما له أهمية حرجة المسارعة بتحقيق تخفيف كبير في عبء الدين إذا ما أريد للإنفراج الراهن أن يكون متبوعاً بنمو اقتصادي مستدام. ومثل هذا التخفيف، مقروناً بمساعدة إنمائية متزايدة، من شأنه أن يخفف من القيود التي يفرضها ميزان المدفوعات، ويحفز الاستثمار الخاص والنمو المتزايدين، وتدعو الحاجة إلى توافر موارد حرة تستثمرها

الحكومات في الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية. ومما يساعد من ناحية أخرى، التقليل من عدد الشروط التي تفرض على نقل الموارد وقصرها على تحقيق الأهداف ذات الصلة المباشرة بذلك النقل.

٩- ولاحظ، فيما يخص اتفاق جولة أوروغواي، أن أفريقيا قد تتكبد بعض الخسارات على المديين القصير والمتوسط نتيجة لجولة أوروغواي. وهذه الخسارات قد تنشأ عن تآكل معاملة الصادرات الأفريقية معاملة تفضيلية في إطار اتفاقية لومي ونظام الأفضليات المعمم، بالإضافة إلى إمكانية أن تشهد البلدان المستوردة للأغذية ارتفاعاً محتملاً في كلفة ما تستورده من هذه الأغذية. وأشار إلى وجوب أن تشمل تغطية المنتج في إطار المعاملة التفضيلية المنتجات الحساسة ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان الأفريقية وأن يتم التخفيف في قواعد المنشأ التقييدية.

١٠- وركز ممثل **المغرب** على أهمية تكييف الانفراج الاقتصادي الأخير إلى نهج للنمو الاقتصادي المستدام. وأشار إلى أن الاعتماد على الصادرات التقليدية لتحقيق النمو المتواصل لن يكفي. فعوائد التصدير ينبغي أن تستخدم لتوليد استثمار منتج جديد في القطاع التصديري. وفيما أوصى بترويج استراتيجيات التنويع الأفقي والرأسي شدد على أن عقبة كأداء تعترض سبيل تراكم رأس المال واستثماره لذلك الغرض وتتمثل في عبء الديون المتراكمة وما يلزم من موارد لخدمة تلك الديون. وأشار كذلك إلى أن هناك رابطة قوية وبينة قائمة بين خدمة الديون والصعوبة التي تواجه في الحد من الفقر في أفريقيا. وأردف قائلاً أنه لا بد، بالإضافة إلى ذلك، من الظفر بحل لمشكلة الدين إذا ما أريد تجنيب القارة التهميش. ورحب بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولكنه قال إن من الأهمية بمكان أن تنفذ تلك المبادرة بسرعة وأن يضفى على معاييرها المزيد من المرونة. وشدد أيضاً على أن أفريقيا ستعتمد باستمرار على المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا يسع الاستثمار الأجنبي المباشر سوى أن يكمل الدور الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية. وحتى في صورة ما إذا زاد الاستثمار الأجنبي المباشر فلن يكون كافياً في حد ذاته وبمفرده. وعبر، في هذا السياق، عن أسفه لكون المساعدة الإنمائية الرسمية قصرت عن تحقيق أهدافها المتفق عليها إلى جانب تدني مستويات هذه المساعدة الإجمالية في السنوات الأخيرة. ولا بد من عكس هذا الاتجاه إذا أريد لأفريقيا أن تسير على درب النمو المستدام. وأخيراً قال إنه يتوجب وضع أهداف واضحة لأفريقيا بوجه خاص تمييزاً لها عن أقل البلدان نمواً بوجه عام. ولاحظ مع التقدير التأييد الصادر عن الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي لأفريقيا في اجتماع قمة مجموعة السبعة في دانفر.

١١- وتحدث ممثل **المجموعة الآسيوية والصين** (اندونيسيا) عن النمو الملحوظ الذي سجل مؤخراً في عدد من البلدان الأفريقية. وعزا الجانب الأكبر من هذا النمو لتحرير نظمها التجارية والاستثمارية، وتكييف هياكلها الاقتصادية ودعم قدرتها التصديرية. ولاحظ من ناحية أخرى أن الانتعاش سيكون قصير العمر إذا ما لم يترجم الازدهار الاقتصادي الحالي إلى استثمار جديد في البنى التحتية المادية والبشرية فضلاً عن الصناعة والزراعة. بالإضافة إلى ذلك هناك مشكلة مستديمة من المحتمل أن تبقى، مثل وصول هذه البلدان إلى الأسواق وتقلب أسعار السلع الأساسية، والمصاعب التي تواجهها في الحصول على رأس المال والتكنولوجيا. ودفع بأن الميزة النسبية التي تتمتع بها البلدان النامية ظلت تفقد جدواها من جرّاء الحواجز غير التعريفية وسوء الاستخدام لتدابير مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية وتآكل الهوامش التفضيلية. وضم صوته إلى أصوات الآخرين المشددة على الحاجة إلى مستويات متنامية من المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين ورحب بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في هذا الصدد. وأشار إلى

أنه نظراً لأن جل مشاكل التنمية الرئيسية هي ذات طابع عالمي فلا يمكن التصدي لها على النحو الفعال إلا عن طريق شراكة عالمية جديدة من أجل تحقيق التنمية وتقوم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

١٢- وعمدت ممثلة **لكسمبرغ**، وهي تتحدث بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، إلى التشكيك في عدد من النتائج التي انتهت إليها وثيقة الأونكتاد TD/B/44/12. وقالت إنها ترى أن نتائج التقرير تبالغ في المخاطر الكامنة في خيارات التحرير التي توختها بعض البلدان وتسيئ تقدير الآثار الإيجابية الممكن أن تترتب على سياسات التحرير. وقالت أيضاً إن دعاة سياسات التحرير لا يؤيدون بأي حال النهج المطلق والقائل بعدم المفاضلة. وعبرت بالإضافة إلى ذلك عن أسفها لعدم التصدي لمسألة التكامل الإقليمي في التقرير فيما يتصل بسياسات التحرير. وفي هذا السياق، لاحظت أن التكامل الإقليمي يمكن أن يسهل استغلال اقتصادات الحجم ويخلق مجالاً اقتصادياً أكثر تنافسية واستقراراً وجاذبية للمستثمرين الأجانب. وفيما سلمت بالمخاطر التي يقترن بها تقلب تدفقات رأس المال وحركات أسعار الصرف، لاحظت أن التحدي الذي تواجهه أفريقيا في سبيل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر له مغزى أعمق من أي مشكلة من المشاكل الممكن أن تترتب على تدفقات رأس المال القصيرة الأجل المتقلبة. واستطردت تقول إنه كان من المفروض أن تحلل الوثيقة بمزيد من التعمق العوائق السياسية والاقتصادية الكلية التي تثبط الاستثمار في أفريقيا. وكان المفروض إيلاء المزيد من الاهتمام في هذا السياق بمسائل "الإدارة الصالحة" من قبيل وضع اللوائح المناسبة، والمنافسة السوقية، والشفافية واستقلالية القضاء، والخدمات الجمركية المعززة والمؤسسات المالية وغير ذلك من الوسائط. وأعربت من ناحية أخرى عن اتفاقها في الرأي مع التقرير فيما يتعلق بالانعكاسات السلبية الممكن أن يقترن بها، في إطار التحرير الزراعي، تفكيك مجالس التسويق. وأبدت، شأنها في ذلك شأن التقرير، قلقاً من أن المصدرين والوسطاء كانوا المستفيدين الرئيسيين من تلك السياسات بدلاً من المنتجين. وأعربت عن اتفاقها في الرأي أيضاً مع المقولة التي مفادها أن تخفيف عبء الدين عن طريق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هو عنصر لا غنى عنه لتمكين البلدان الأفريقية المؤهلة من أن تطمح في النمو الاقتصادي المستدام. غير أن البعد الاقتصادي ما هو إلا جانب واحد حاسم من جوانب التنمية الأفريقية. وقالت إن الحاجة تدعو إلى اتباع نهج متكامل في معالجة التنمية في أفريقيا يشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والبيئية فضلاً عن الأهداف الاقتصادية البحتة.

١٣- وتحدث ممثل **الصين** عن الروابط التي تربط بلده بأفريقيا. وقال إن الصين قدمت بين عامي ١٩٥٦ و١٩٩٥ المساعدة في شكل مشاريع يزيد عددها على الـ٥٠٠ في ٥٢ من البلدان الأفريقية. واشتملت هذه المساعدة على التدريب فضلاً عن المساعدة المادية والتقنية. وقد تجاوزت المساعدة التي قدمتها الصين عام ١٩٩٦ إلى أفريقيا ٤ مليارات دولار أمريكي، وهو رقم يفوق أربعة أمثال المساعدة المقدمة عام ١٩٩٠. وأضاف قائلاً إن التجارة الصينية مع أفريقيا نمت نمواً سريعاً في التسعينات. وتنبأ بأن يتجاوز الرقم الإجمالي للتجارة الصينية - الأفريقية في عام ١٩٩٧ مبلغ ٥ مليارات دولار. ولتيسير التجارة، أقامت الحكومة الصينية "مراكز لتعزيز التجارة والاستثمار" في ١٠ بلدان أفريقية، و"منطقة لتنمية الصناعة الصينية" في أحد هذه البلدان. وقال إن الصين ستواصل تعزيز أنماط التعاون التي تساعد أفريقيا في ما تبذله من جهود لتحقيق التنمية المستدامة.

١٤- ولاحظ ممثل **جمهورية كوريا** أن البلدان الأفريقية في الماضي لم تتمكن، رغم وفرة مواردها الطبيعية، من الاستفادة من عملية العولمة بسبب ما تعانيه من قيود في مجال التوريد ومن أوجه قصور في الهياكل الأساسية ومن عدم استقرار سياسي. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد هبطت بالقيمة

الحقيقية، فإنه يعتقد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقوم بدور ايجابي في تنمية أقل البلدان نمواً في أفريقيا وغيرها من البلدان. وأشار أيضاً إلى أن بلده يقدم أكثر من ٢٠ في المائة من مساعدته الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا. وتتألف هذه المساعدة من مشاريع في شكل هبات، ومساعدة عينية، كما تتخذ شكل إرسال فرق طبية وغير ذلك من المتطوعين إلى أفريقيا. وأكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية من المجتمع الدولي تتسم بالأهمية، إلا أن تحقيق أهداف التنمية في البلدان الأفريقية يعتمد، بالدرجة الأولى، على جهودها الخاصة. وينبغي أن تكون لهذه البلدان رؤيتها الخاصة وأن يكون لديها التصميم السياسي على تحقيق هذه الرؤية. فلا يمكن للمساعدة الدولية أن تؤدي إلا دوراً ثانوياً داعماً.

١٥- وتحدث ممثل جنوب أفريقيا عن التحسن الاقتصادي في أفريقيا، وخاصة فيما يتصل باعتماد الكثير من البلدان الأفريقية سياسات سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي وسياسات تحرير مكنتها من الاندماج على نحو أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي. وذكر أن القطاع الخاص يزدهر، وإن كان لا يزال وليداً في معظم البلدان الأفريقية؛ وأنه تم التقليل من البيروقراطية، وأنه يولى المزيد من الاهتمام إلى كفاءة إدارة الموارد البشرية والتنمية. وأشار أيضاً إلى أنه أعيد إحلال السلام في عدد من البلدان التي مزقتها النزاعات في السابق. بيد أنه يتعين على الحكومات الأفريقية أن تفعل المزيد من حيث اعتماد سياسات اقتصاد كلي مستقرة، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار، وجعل ممارساتها الاقتصادية أكثر شفافية. وبالإضافة إلى تحمل الحكومات الأفريقية المسؤولية الأولى عن تنمية البلدان الأفريقية، من الضروري أن تتوفر في الوقت ذاته بيئة خارجية تفضي إلى تحقيق هذه التنمية. ويتعين بوجه خاص على المجتمع الدولي أن يتصدى، على سبيل الاستعجال، لعبء الديون المرهق الذي تواجهه جميع البلدان الأفريقية تقريباً. ويتحمل المجتمع الدولي أيضاً مسؤولية ضمان أن يعود اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي بالفائدة على أفريقيا. ويمكن تحقيق هذا الهدف الأخير بتوفير شروط مواتية لوصول السلع الأساسية الأفريقية إلى الأسواق؛ وبتيسير نقل الاستثمارات الانتاجية والتكنولوجيا والدراية العملية إلى أفريقيا، وبتقديم المساعدة فيما يتعلق بالعواقب السلبية التي قد تنشأ عن تقلب تدفقات رأس المال القصيرة الأجل.

١٦- وتحدث ممثل غانا عن أفريقيا من حيث قدرة هذه المنطقة على التنافس في الاقتصاد العالمي. وأشار إلى أنه على الرغم مما يدعيه بعض المراقبين بأن أفريقيا يمكن أن تجني مكاسب معينة من سياسات التحرير، لا توجد فوائد تلقائية تعود على الاقتصادات الضعيفة. وقال إنه يرى أن سياسات التحرير التي اعتمدها الكثير من الحكومات الأفريقية قد عرضت هذه البلدان لمنافسة حادة من الواردات والخدمات، كانت لها في كثير من الأحيان انعكاسات شديدة على الصناعات المحلية. ولذا، يلزم أن تعتمد الحكومات الأفريقية سياسات ملموسة من شأنها أن تزيد قدرتها على المنافسة. وينبغي أن تعمل مع القطاع الخاص لإيجاد بيئة ملائمة للانتاج المحلي للسلع والخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للقطاع الخاص والحكومات والمجتمع الدولي العمل معاً لتطوير الهياكل الأساسية ومهارات إنشاء المشاريع اللازمة لجعل المشاريع المحلية أكثر قدرة على المنافسة ولتمكينها من الصمود أمام الهجمة الشرسة للبيئة الاقتصادية التحررية. ولتفادي شرك الحماية المفرطة، ينبغي أن تكون تدابير الحماية انتقائية وأن يتم الجمع بينها وبين الدعم المالي والوصول إلى التكنولوجيات ذات الصلة. وينطبق ذلك أيضاً على قطاعات التصدير التي تتوفر فيها للبلدان إمكانات تنافسية طبيعية. وينبغي تعزيز النماذج القدوة للأعمال التجارية المحلية من أجل التشجيع على ظهور وحدات انتاج فعالة وناجعة، بينما ينبغي دعم المجموعات التجارية الأساسية، بمساندة كاملة من الحكومة، كجزء من مجهود لترسيخ ثقافة إنشاء المشاريع. وينبغي للحكومات الأفريقية أن تشجع جميع هيئات القطاع الخاص، بصرف النظر عن انتمائها السياسي، على المشاركة في تنمية القواعد المحلية لروح المبادرة

الفردية. ويمكن للوكالات الدولية أن تدعم هذه الجهود من أجل زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية بتقديم مساعدة ملموسة تهدف إلى تعزيز عملية تنمية روح المبادرة هذه.

١٧- وهنأ ممثل **السنغال** أمانة الأونكتاد على إعداد الوثيقة TD/B/44/12، إلا أنه أسف لأن هذه الوثيقة لم تتناول مسألة فعالية المساعدة التقنية لبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات في الإسهام في التحسن الاقتصادي في أفريقيا. وقال إنه يتفق مع ما جاء في الوثيقة من حاجة أفريقيا إلى المزيد من الاستثمارات وأشار إلى أن عدم دخول المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا يعود سببه إلى عدم وجود ضمانات قانونية وغيرها من التدابير المتسقة عبر الزمان والتي يمكن أن تمكن المستثمرين من أن يثقوا في ما يتوقعونه. وقال إنه لا يمكن التغلب على عدم وجود مثل هذه الضمانات للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتقديم اعفاءات ضريبية مؤقتة وغيرها من الاغراءات المالية. وانطلاقاً من هذه الفكرة، انضمت السنغال إلى بلدين أفريقيين آخريين لإنشاء مؤسسة أفريقية تدعى "منظمة مواءمة حقوق الأعمال التجارية في أفريقيا". وأشار إلى أن فرنسا واليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد دعمت مالياً إقامة مشروع المنظمة المذكورة، وأعرب عن أمله في أن تنظر أمانة الأونكتاد في سبل المساعدة على إقامة هذا المشروع في أفريقيا.

١٨- وتحدث ممثل **اليابان** عن أنشطة الدعم والمساعدة التقنية التي يقوم بها بلده لصالح أفريقيا. وقال إن بلده قدم في عام ١٩٩٥ أكثر من ١,٣ مليار دولار أمريكي من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أفريقيا، منها ٧٤٨ مليون دولار في شكل هبة. وأشار أيضاً إلى عدد من المبادرات التي اتخذتها حكومته لزيادة الوعي العام بالمشاكل الأفريقية ولتوطيد تعاون المجتمع الدولي مع المنطقة. وشمل ذلك مؤتمر طوكيو المعني بالتنمية الدولية لعام ١٩٩٣، ومؤتمر أوكيناوا المعني بالتنمية لعام ١٩٩٧، فضلاً عن عدة حلقات دراسية دولية عقدت في طوكيو حول استراتيجيات التنمية الجديدة. وقال إنه سيعقد في طوكيو عام ١٩٩٨ مؤتمر دولي ثان حول التنمية الأفريقية لاستعراض التطورات التي حدثت منذ انعقاد المؤتمر الأول ولوضع برنامج عمل. وتحدث المندوب أيضاً عن دعم حكومته لمشروع يقوم الأونكتاد بتنفيذه وسيتم فيه بحث الدروس المستخلصة من تجربة التنمية في شرقي آسيا من حيث إمكان تطبيقها على البلدان الأفريقية.

١٩- وركز ممثل **كوبا** على قضيتي العولمة والترابط. وأعرب عن تقديره ودعمه الكامل للنتائج التي توصل إليها **تقرير التجارة والتنمية**، ١٩٩٧. ثم علق على تزايد اللامساواة على المستوى العالمي وعلى تهميش البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان الفقيرة نتيجة للعولمة. وتحدث عن تزايد استقطاب الدخل داخل البلدان النامية، وهو استقطاب يعزى إلى العولمة. وأشار إلى أن من الخطأ تبرير تزايد اللامساواة في الدخل كثمن يجدر دفعه للمشاركة في عملية العولمة. وقال إن من المؤسف أن نموذج سياسات التحرير التي تشكل جزءاً من عملية العولمة قد دفع المفاهيم والنماذج الإنمائية الأخرى إلى الهامش، وإن للأونكتاد في هذا الشأن دوراً هاماً يجب أن يقوم به في مجال التحليل وتقديم المساعدة التقنية لتمكين البلدان النامية من فهم التغيرات التي طرأت على التجارة الدولية والاستثمار والتمويل، واتقاء الآثار المترتبة عليها. واشار أيضاً إلى أن بلده عانى من قانون هلمز بورتون ومن غيره من التدابير التي اتخذتها الولايات لإعاقة التنمية في كوبا.

٢٠- وذكر ممثل **النرويج** أن التحسن الاقتصادي الأخير في أفريقيا تحسن هش لأنه ما زال يتعرض لتقلبات أسعار السلع الأساسية. وقال إن من الضروري، لتحقيق النمو المستدام، استخدام الزيادة في حصائل التصدير لرفع مستوى القدرة الصناعية، والاستثمار في البنى التحتية المادية والاجتماعية على السواء. ومن

شأن ذلك أن يزيد في نهاية الأمر من قدرة أفريقيا على المنافسة في أسواق التصدير وأن يقلل من اعتمادها على السلع المستوردة. إلا أن عبء الديون وانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية يجعلان هذه الاحتمالات بعيدة المنال لكثير من البلدان الأفريقية. وأضاف قائلاً إن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مبادرة أساسية لتخفيض عبء الديون إلا أن نجاحها يتوقف على قبول جميع الأطراف المعنية بتحمل نصيبها من العبء: أي أن تكون الجهات الدائنة على استعداد لتخفيف الديون على نحو يتمشى مع مقترحات مؤسسات بريتون وودز؛ وأن تقدم الجهات المانحة الأموال المطلوبة؛ وأن تنتهج البلدان المدينة سياسات اقتصادية سليمة. وقال إن بلده سيواصل الضغط من أجل تخفيف عبء الديون بنسبة ٩٠ في المائة في نادي باريس في إطار المبادرة وأنه حث جميع الجهات المانحة على الوفاء بالهدف المتفق عليه والمتمثل في تقديم ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي كمساعدة إنمائية رسمية.

٢١- وأشار ممثل مصر إلى أن هناك أسباباً تدعو إلى التفاؤل الحذر فيما يتعلق بتحسن الأداء الاقتصادي في أفريقيا. وانتقل إلى الوثيقة TD/B/44/12 فقال إنه يرى أنه كان من المجدي، بالإضافة إلى التفريق بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوبي الصحراء، لو تم تقسيم أفريقيا جنوبي الصحراء إلى مناطق فرعية متميزة نظراً إلى أن أداء هذه المجموعة كان متفاوتاً. وقال إنه يتفق مع ما ورد في الوثيقة من أن ندرة البيانات والمعلومات المفصلة عن البلدان الأفريقية تجعل تحليل المنطقة أكثر صعوبة. وكان يود، علاوة على ذلك، أن يرى إيلاء المزيد من الاهتمام لدور المجتمع الدولي في القطاعات ذات الأهمية للبلدان الأفريقية. ورحب في هذا الصدد بمختلف المبادرات المتعلقة بأفريقيا والتي أطلقتها الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي. وقال إنه يأسف لأن استنتاجات الوثيقة لم تكن على درجة أكبر من التفصيل فيما يتعلق بهبوط الاستثمار في المنطقة، والطلب على الموارد المتمثل في متطلبات الاستيراد وخدمة الديون، وتدهور معدلات التبادل التجاري لأفريقيا، وانخفاض السلع المصنعة في الكثير من البلدان الأفريقية. وقال إنه يرى أن العمل التحليلي المقبل الذي ستجريه أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بأفريقيا ينبغي أن يشمل دور معدلات التبادل التجاري، وأداء التصدير، والوصول إلى الأسواق، وتدفقات الاستثمار، في التنمية الأفريقية، بما في ذلك تعيين ما ينبغي اتخاذه من إجراءات أخرى على المستويين المحلي والدولي. وقال إن من المجالات الهامة الأخرى تحليل البنية التحتية للمعلومات في أفريقيا، والطريقة التي يمكن بها للتكامل الإقليمي أن يساهم في التنمية في أفريقيا. وقال إنه ينبغي، في العمل التحليلي المقبل الذي سيجريه الأونكتاد بشأن أفريقيا مواصلة النهج المتبع في الوثيقة وهو التساؤل عما يمكن القيام به لجعل الانتعاش في أفريقيا قابلاً للإدامة.

٢٢- وشدد ممثل **جمهورية تنزانيا المتحدة** على أهمية الهياكل الأساسية لتنمية الاقتصادات الأفريقية. وأشار إلى أنه لن يكون هناك استثمار ولن تُطرح قضية الوصول إلى الأسواق إذا كانت المنتجات لا تستطيع الوصول إلى الأسواق أولاً. ولاحظ أنه رغم اعتراف المجتمع الدولي بأن عدم كفاية الهياكل الأساسية يشكل أحد الاختناقات التي تعانيها التنمية الأفريقية، فإن مشكلة عدم وجود هياكل أساسية يُعتمد عليها ما زالت قائمة. والتفت بعد ذلك إلى الزراعة فلاحظ أنها ما زالت تعاني من تقلب الأسعار. وقال إنه يلزم أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من الدعم للصندوق المشترك للسلع الأساسية. وأكد في هذا الصدد على ضرورة أن تتبع الاقتصادات الأفريقية سياسة التنويع الأفقي والرأسي في الزراعة.

٢٣- وذكر ممثل **منظمة الوحدة الأفريقية** أن أية محاولة لتنفيذ مبادرة، لا تأخذ تماماً في الاعتبار ظروف البلدان النامية الجزرية الصغيرة في أفريقيا، هي محاولة عديمة الجدوى وتؤدي إلى نتائج عكسية. وقال إنه يجب أيضاً على الصندوق المشترك للسلع الأساسية أن يؤدي دوراً حاسماً في توفير مساعدة مالية خاصة

لتعزيز تنويع السلع الأساسية في أفريقيا. وأيد التحليل الوارد في الوثيقة TD/B/44/12 فيما يتعلق بقضايا الاستثمار نظراً إلى أن الاستثمار يمثل مجالاً من المجالات ذات الأولوية للتنمية في أفريقيا. إلا أنه قال إنه يرى هو أيضاً أن أوجه التفاعل بين سياسات التجارة والاستثمار والبيئة ينبغي أن تضاف إلى أولويات أفريقيا فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للأونكتاد أن يجري دراسة لإبراز المجالات التي يلزم فيها القيام باستثمارات من أجل تعزيز القدرة المؤسسية اللازمة لتنفيذ سياسة بيئية في أفريقيا.

- - - - -